

2023

# تقييم مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية المعمول بها لإعداد التقارير المالية



تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي شركة الإجارة القابضة (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

الى السادة / المساهمين المحترمين ،،،

شركة الإجارة القابضة (ش.م.ع.ق.)

الدوحة - دولة قطر

تقرير حول تقييم الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لشركة الإجارة القابضة (ش.م.ع.ق.) المشار اليها "الشركة" والشركات التابعة لها ويشار لها مجتمعة "المجموعة" فيما يتعلق بنظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA's) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ تأكيد معقول حول بيان الرقابة الداخلية للإدارة بشأن تقييم مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية (بيان الرقابة الداخلية للإدارة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بناءً على الإطار الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي "إطار عمل COSO".

#### مسؤوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

مجلس الإدارة مسؤول عن تنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة على التقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بطريقة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ؛ اختيار وتطبيق السياسات المناسبة، وعمل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في هذه الظروف.

تقدم الإدارة تقييم المجموعة لنظام الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة في شكل بيان الرقابة الداخلية للإدارة الوارد في القسم رقم ثاني عشر من تقرير حوكمة الشركات، والذي يتضمن:

- تقييم الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛

- وصف عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية الهامة مثل (الضوابط على مستوى المنشأة، عملية المشتريات إلى السداد والإيرادات، والذمم المدينة، إدارة المخزون، كشوف المرتبات، الإعتراف بإيرادات العقود، الإقتراض، إدارة الاستثمار، انخفاض قيمة الشهرة، المتطلبات القانونية، التقارير المالية والإقفال الدوري للسجلات المالية)؛

- أهداف الرقابة؛ بما في ذلك تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق سيطرة الأهداف؛

- تصميم وتنفيذ الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ و

- تحديد ثغرات وفشل التحكم؛ كيف يتم علاجها؛ والإجراءات المحددة لمنع مثل هذه الإخفاقات أو إغلاق ثغرات التحكم.

تقرير التأكيد المستقل إلى المسادة / مساهمي شركة الإجارة القابضة (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦. (تتمه)

### مسؤوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة (تتمه)

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بناءً على المعايير المحددة في إطار الرقابة الداخلية المتكامل ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي (إطار عمل COSO) تشمل هذه المسؤوليات تصميم الضوابط المالية الداخلية المناسبة التي من شأنها ضمان إدارة أعمالها بشكل منظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية أصول المجموعة؛
- منع وكشف الاحتيال والأخطاء؛
- دقة وإكمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

### مسؤوليات ممارس التأكيد

إبداء رأي معقول بشأن نزاهة تقديم بيان الرقابة الداخلية للإدارة، بناءً على المعايير الموضوعية في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجها حول فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية الخاصة بالعمليات المهمة التي تم عرضها في القسم - رقم ثاني عشر في تقرير حوكمة الشركات لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف بناءً على إجراءات التأكيد من قبلنا.

### الإفصاح عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

قمنا بإجراء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "عمليات التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول على بيان الرقابة الداخلية للإدارة حول تقييم مدى ملائمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية للعمليات المهمة من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة المنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة من قبل الإدارة، استناداً إلى إطار العمل COSO.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ في تسجيل العمليات أو القوائم المالية على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

لغرض هذه المهمة، العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: (الضوابط على مستوى المنشأة، عملية المشتريات إلى السداد والإيرادات، والذمم المدينة، إدارة المخزون، كشوف المرتبات، الاعتراف بإيرادات العقود، الإقتراض، إدارة الاستثمار، انخفاض قيمة الشهرة، المتطلبات القانونية، التقارير المالية والإفقال الدوري للسجلات المالية)

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي شركة الإجارة القابضة (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ . (تتمه)

## الإفصاح عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية (تتمه)

تشتمل مهمة التأكيد من هذا النوع أيضًا على تقييم مجلس الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في أي مؤسسة، تقتضي تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول مدى ملائمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط. تضمنت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على التقارير المالية:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة؛
  - تقييم مخاطر وجود ضعف جوهري؛ و
  - اختبار وتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على أساس المخاطر المقدرة.
- من خلال قيامنا بالمهمة، حصلنا على فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

١. بيئة الرقابة

٢. تقييم المخاطر

٣. مراقبة الأنشطة

٤. المعلومات والاتصالات

٥. الرقابة

تعتمد الإجراءات المختارة على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملائمة التصميم وفعالية التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم مخاطر عدم تصميم الضوابط أو تشغيلها بشكل مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركات. تضمنت إجراءاتنا اختبار الفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي نعتبرها ضرورية لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في الفقرة - ثانية عشر بتقرير حوكمة الشركات قد تحققت.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن تقييم بيان إدارة الرقابة الداخلية لمدى ملائمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية.

## إستقلالنا ومراقبة الجودة:

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لقواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA). تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ١ وتحفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي شركة الإجازة القابضة (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ . (تتمة)

## معنى الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشمل الرقابة الداخلية لأي كيان على التقارير المالية متضمنة السياسات والإجراءات التي:

- (١) تتعلق بحفظ السجلات بتفاصيل معقولة وتعكس بدقة المعاملات والتصرفات في أصول المنشأة؛
- (٢) توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأن المقبوضات والمدفوعات للمنشأة تتم فقط بما يتوافق مع صلاحيات المخولين من إدارة المنشأة؛ و
- (٣) توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو الاكتشاف في الوقت المناسب لغير المخولين إلى حيازة أو استخدام أو التصرف في أصول المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

## القيود الضمنية

نظراً للقيود الملازمة للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الإحتيال ولا يمكن اكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الضوابط الداخلية على التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الحذف في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة. أيضاً، فإن أي تقييم للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية إلى الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والتي يغطيها تقرير التأكيد من قبلنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها قبل تاريخ وضع هذه الضوابط في العمل.

## معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل بيان الرقابة الداخلية للأدارة).

إن استنتاجنا بشأن بيان الرقابة الداخلية للإدارة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد الوارد في هذا الصدد.

بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي شركة الإجارة القايضة (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ . (تتمه)

## الرأى

برأينا، أن بيان الرقابة الداخلية التي تم عرضها في المادة- عشرون في تقرير حوكمة الشركات للإدارة يظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، وفقاً للمعايير المحددة في إطار عمل COSO ، بما في ذلك استنتاجها بشأن الفعالية من تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية للمجموعة على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ .

عن رسل بدفورد وشركاه

محاسبون قانونيون

هاني مخيمر

سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٧٥)

سجل المدققين الخارجيين

بهئية قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠٢٠١٣)



الدوحة - قطر

٢٤ يناير ٢٠٢٤

## نبذة عامة:

إن مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة القابضة (يشار إليها بـ "الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها بـ "المجموعة") هو المسؤول عن إنشاء والحفاظ على الرقابة الداخلية المناسبة على التقارير المالية على النحو المطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. إن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بصحة التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. تتضمن الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضاً ضوابط وإجراءات الإفصاح الخاص بالمجموعة المصممة لمنع الأخطاء.

## مخاطر اعداد التقارير المالية

إن المخاطر الرئيسية في التقارير المالية هي إما أن البيانات المالية الموحدة لا تعرض بشكل عادل بسبب أخطاء غير مقصودة أو متعمدة أو نشر البيانات المالية الموحدة لا يتم في الوقت المناسب. ينشأ عدم وجود عرض عادل عندما يحتوي واحد أو أكثر حساب أو إفصاحات بيان مالي واحد أو أكثر على أخطاء (أو إغفالات) جوهرية. تعتبر الأخطاء الجوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها أصحاب المصالح بناءً على البيانات المالية الموحدة.

لحدد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بتأسيس الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم ضمان معقول و ليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية. قامت المجموعة بتقييم تصميم الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتطبيقه وفعاليتها التشغيلية بناءً على المعايير المحددة في إطار العمل المتكامل- للرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريندواي ( لجنة المؤسسات الراعية) أو "إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية" ( توصي لجنة المؤسسات الراعية بوضع أهداف محددة

لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام الرقابة الداخلية. نتيجة لذلك، عند إنشاء الرقابة الداخلية على التقارير المالية، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود/ الوقوع- الموجودات والمطلوبات موجودة تمت المعاملات
- الإكتمال- يتم تسجيل جميع المعاملات، ويتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة.
- التقييم/ القياس- يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالقيمة المناسبة.
- الحقوق والالتزامات والملكية- يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب.
- العرض والإفصاح- التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل المناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن مدى حسن تصميمه وتشغيله، يمكن أن يوفر تأكيداً معقولاً ولكن ليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام هذا على هذا النحو قد لا تمنع ضوابط الإفصاح والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء وعمليات الإحتيال، علاوة على ذلك يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب اعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

## تنظيم نظام الرقابة الداخلية

### الوظائف المشاركة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع الإدارات وأقسام الدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقة الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية الموحدة نتيجة لذلك ينطوي

تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية على موظفين مقرهم في وظائف مختلفة في جميع أنحاء المنظمة.

### ضوابط للحد من مخاطر الأخطاء في التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من احتمال وجود أخطاء في البيانات المالية الموحدة يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات  
- العمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية  
- وقائية أو تحقيقية بطبيعتها .

- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها تتضمن ضوابط الرقابة التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة وضوابط الرقابة على مستوى المنظمة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وعناصر التحكم في النشر في حين أن ضابط الرقابة الذي له تأثير مباشراً يمكن أن يكون على سبيل المثال تسوية تدعم مباشرة بند الميزانية العمومية .

مميزات المكونات الآلية و/ أو اليدوية الضوابط الآلية هي وظائف تحكم مدمجة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه التطبيق على ضوابط العمل وفحص الواجهة على اكتمال ودقة .

- المدخلات الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل ترخيص المعاملات.

### قياس تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية

أجرت المجموعة تقييماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للسنة المالية 2023 مع مراعاة: -مخاطر أخطاء البنود المدرجة في البيان المالي الموحد مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية وقابلية بيان البيانات المالية للبيانات الخاطئة. -قابلية الضوابط الموضوعية للفضل مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الآلية والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتطبيقه وفعاليتهم فعالين يتم إنشاء الأدلة نفسها من الإجراءات المتكاملة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية تشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً مكوناً مهماً من عناصر التقييم حيث إن هذه الأدلة قد تثير اهتمام الإدارة أو تثبت النتائج .

يضمن تقييم الإدارة تقييم لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك المبيعات والمشتريات وإدارة المخزون والموارد البشرية وقائمة الرواتب دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية والعقارات والمعدات وإدارة الاستثمار إدارة الخزينة تضمن التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة على مستوى المنظمة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ومراقبة الإفصاح .

### النتيجة

نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف/أخطاء جوهريّة وخلصت إلى أن تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم تصميمه وتنفيذه وتشغيله بشكل مناسب كما في 31 ديسمبر 2023.